القطاع المالي وعلاقته بالتجارة الخارجية دراسة تحليلية للميزانية العامة وعلاقتها بالميزان التجاري في العراق للمدة 2004 -2012م

أ.م.د مهدي صالح دواي* م.م عمر محمود عكاوي**

المستخلص:

يعد التعاطي مع مؤشرات الميزانية العامة والميزان التجاري بمثابة كشفاً حقيقياً لمسار الأداء الاقتصادي لكل بلد، فكلا المكونين يمثلان جوهر السياستين المالية والتجارية التي تتشكل بهما السياسة الاقتصادية العامة، فأدوات السياسة المالية المعنية بالإيرادات العامة والأنفاق العام من الممكن أن تؤثر على الميزان التجاري من خلال حزمة الصادرات والاستيرادات والعكس صحيح.

ويتجسد هذا الواقع بشكل أكبر فيما يخص طبيعة الاقتصاد العراقي، الذي ما زال يعتمد على دور القطاع العام في تحريك الأنشطة والفعاليات الاقتصادية بحكم الصفة الريعية له، من هنا فان تحليل الميزانية العامة والميزان التجاري لهذا البلد يعد بمثابة تحليلاً للقطاع المالي وعلاقته بالتجارة الخارجية. وهذا التحليل سوف يسهم بشكل دقيق وايجابي في رسم سياسات مالية وتجارية ونقدية أكثر قدرة على تحفيز مؤشرات التنمية والنمو الاقتصادي في العراق.

Abstract :

Dealing with the general indicators budget and the balance of trade is tregareled as an account of a real path to economic performance of each country, all components represent the essence of policies of financial and business that make up its general economic policy, fiscal policy tool designated general revenue and public spending could affect the balance of trade through the package exports and imports, and vice versa. Reflected the facts largely with respect to the nature of Iraqi economy , which still depends on the public role sector in moving activities and economic activities by virtue of rentier, from here , the analysis of the general budget and the trade balance of the country is an analysis of the financial sector and its relationship to foreign trade , and this analysis will contribute accurately and positively in drawing financial and trade policies over the ability of cash to stimulate the development indicators and economic growth in Iraq.

المقدمة

يعد التعاطي مع مؤشرات الميزانية العامة والميزان التجاري بمثابة كشفاً حقيقياً لمسار الأداء الاقتصادي لكل بلد، فكلا المكونين يمثلان جوهر السياستين المالية والتجارية التي تتشكل منهما السياسة الاقتصادية العامة، فأدوات السياسة المالية المعنية بالإيرادات العامة والأنفاق العام من الممكن أن تؤثر على الميزان التجاري من خلال حزمة الصادرات والاستيرادات والعكس صحيح.

* جامعة ديالى / كلية الادارة والاقتصاد .
** جامعة ديالى / كلية الادارة والاقتصاد .
مقبول للنشر بتأريخ 2014/9/7

ويتجسد هذا الواقع بشكل أكبر فيما يخص طبيعة الاقتصاد العراقي، الذي ما زال يعتمد على دور القطاع العام في تحريك الأنشطة والفعاليات الاقتصادية بحكم الصفة الريعية له، من هنا فأن تحليل الميزانية العامة والميزان التجاري لهذا البلد يعد بمثابة تحليلاً للقطاع المالي وعلاقته بالتجارة الخارجية[1].

مشكلة البحث :

تشكل عوائد الصادرات النفطية النسبة الأهم في هيكل الموازنة العامة بجانبيها الانفاقي والايرادي، مما يعد سبباً رئيسياً لتزايد معدلات الاستيرادات بشكليها الاستهلاكي والاستثماري، وتلك النتائج أصبحت سبباً لارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد العراقي نحو الخارج. والحقائق تلك تستدعي دراسة وتحليل العلاقة ما بين الميزانية العامة والميزان التجاري ضمن الإطار العام للاقتصاد العراقي.

فرضية البحث :

إن وجود خطط اقتصادية أكثر قدرة على التنسيق ما بين الميزانية العامة (كمؤشر مالي) والميزان التجاري (كمؤشر تجاري) كفيلة بتحقيق نتائج ايجابية قادرة على تحقيق خصائص (التنوع والاستقلال والتوازن) للاقتصاد العراقي في ظل تأثيرات التغير في الأسعار العالمية للنفط وقوى العرض والطلب الدوليين.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تقصي العلاقة ما بين السياستين المالية والتجارية في العراق للمدة (2004-2012)، من خلال قياس التأثيرات المتبادلة بين الميزانية العامة والميزان التجاري.

أهمية البحث :

تتأتى أهمية البحث في تحليل العلاقة ما بين السياسة المالية والسياسة التجارية وفقاً لمؤشرات الميزانية العامة والميزان التجاري، وهو ما يسهم بشكل دقيق وايجابي في رسم سياسات مالية وتجارية ونقدية أكثر قدرة على تحفيز مؤشرات التنمية والنمو الاقتصادي في العراق.

منهجية البحث :

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وفقاً للبيانات الخاصة بالميزانية العامة والميزان التجاري للفترة (2004-2012).

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث على ستة مطالب وفقاً لما يأتي :

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للعلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري.
المطلب الثاني: قياس وتحليل درجة الانكشاف الاقتصادي في الاقتصاد العراقي.
المطلب الثالث : تحليل مؤشرات الميزانية العامة في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.
المطلب الرابع : تحليل وضع الميزان التجاري العراقي خلال مدة البحث.
المطلب الخامس : تحليل الأثر المتبادل بين بنود الميزانية العامة وقيود الميزان التجاري خلال مدة البحث.
المطلب السادس: تحليل اتجاهات نسبة كل من صافي الميزانية العامة والميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال مدة البحث.
الاستنتاجات والتوصيات

[1] بالنظر للتقارب الكبير في طبيعة الاقتصاد العراقي والاقتصاد الليبي فيما يتعلق بدور القطاع العام، والاعتماد شبه الكامل على عوائد الصناعة الاستخراجية فقد تمت محاكاة هيكلية البحث الموسوم (تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2008)، عبد الله اشكاب واسامة السكبي، www.http://ebooks9.com .

المطلب الأول

مداخل نظرية للعلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري

أولا : مدخل مفاهيمي :

في أطار تأكيد التفاعل المتبادل ما بين الميزانية العامة والميزان التجاري، لابد من تحديد بعض التعاريف التوضيحية لهذين المفهومين الأكثر تأثيراً في تحريك السياسة الاقتصادية للبلد في مجالاتها الكلية والدولية.

1. الميزانية العامة :

وردت للميزانية العامة تعاريف متعددة تتمحور معظمها حول مفهوم تقليدي بقواسم مشتركة لجوهر ذلك المفهوم منها[1].

أ. أنها البيان الذي يتضمن تقديراً أو أجازة لمصروفات وإيرادات الدولة العامة.

ب. هي البرنامج الذي تخمن فيه نفقات الدولة وإيراداتها ضمن مدة محدودة آنية ويؤذن بها.

ج. هي توقع وإجازة للنفقات العامة عن مدة مستقبلية غالباً ما تكون سنة.

د. أما في العراق فقد عرفها قانون أصول المحاسبات رقم (28) لسنة 1940 بأنها "الجداول المتضمنة

تخمين الإيرادات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الميزانية".

ويلاحظ أن انتقال أدوار الدولة من مفهوم الدولة الحارسة ثم المتدخلة ثم المنتجة قد انعكس على مفهوم الموازنة العامة من زاوية الوسائل والأهداف، إذ لم يعد يقتصر على تحقيق التوازن المالي بين النفقات والإيرادات، وإنما السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى لو كان على حساب الخروج عن مبدأ التوازن، وهذا التحول جاء متوافقاً مع اتساع نطاق الأهداف التي تسعى السياسة المالية لتحقيقها، ومنها أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية ...الخ.

2. الميزان التجاري :

لتحديد مفهوم الميزان التجاري لابد من التطرق إلى مفاهيم اشمل ينتمي أليها ذلك الميزان وعلى النحو الأتي:

أ. ميزان المدفوعات :

وهو سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات مدة زمنية معينة بالنسبة إلى التغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما، بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو سبب هجرة الأفراد، كذلك يعتمد على التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق، وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم[2].

ب. الحساب الجاري :

وهو أحد مكونات هيكل ميزان المدفوعات، وينقسم على قسمين رئيسين هما[3] :

- الميزان التجاري، إذ يسجل التجارة المنظورة (صادرات واستيرادات).
- ميزان التجارة غير المنظورة (أي صادرات واستيرادات الخدمات).

وضمن هذا التداخل فقد تم تعريف الميزان التجاري بأنه ذلك الجزء من ميزان مدفوعات دولة ما، الذي يتعلق بالبضائع (أو الأشياء الملموسة)، المستوردة أو المصدرة، وحين يشمل على أشياء "غير ملموسة" أو خدمات يطلق على مجموع صادرات السلع والخدمات تعبير ميزان الحساب الجاري[4].

وترى بعض التعاليم والآراء الاقتصادية بأن للعجز التجاري (تفوق الاستيرادات على الصادرات) في بعض الأحيان مزايا لبعض الدول، حيث يعكس ذلك العجز استيراد معدات رأسمالية أو غيرها من الأشياء ذات الطابع الاستثماري، والتي يمكن استخدامها لرفع الإنتاجية وزيادة المخرجات[5].

ثانياً : التداخل بين الميزانية العامة والميزان التجاري:

ثمة مجموعتان من السياسات المتاحة للحكومة للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وتوثر من خلالهما على ميزان المدفوعات وهما السياسة النقدية، وتؤثر في الاقتصاد من خلال التحكم في عرض النقد، والسياسة المالية وتؤثر على الاقتصاد من خلال التغيرات في إيرادات الحكومة ونفقاتها.

---

(1) د. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريح المالي الضريبي، دار الحامد، عمان، الأردن، 2007، ص505.
(2) د. هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، النظرية والتطبيق، دار الفكر، دمشق، 2008، ص253.
(3) د. غازي صالح الطائي، الاقتصاد الدولي ، دار الكتاب، الموصل،1999،ص129.
(4) بول ساموبلسون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الاهلية للنشر والتوزيع،عمان، الاردن، 1995،ص768.
(5) المصدر نفسه، ص700.

فيما يتعلق بالجانب المالي يمكن للخزانة أن تقوم برفع معدلات الضرائب أو تخفيض الأنفاق الحكومي أو كليهما، ومن ثم سحب قوة شرائية من المجتمع، مما يؤدي إلى تخفيف النشاط الاقتصادي، والذي سوف يمتد في الاقتصاد من خلال تأثير المضاعف، ويكون الانخفاض في الدخل مصحوباً بتقليص معدلات زيادة الأسعار، ويشرح هذا التحليل السياسة الشرطية (conditionality policy) لصندوق النقد الدولي عندما يتدخل لمعالجة حالات الاختلال التي تصيب الاقتصادات على النطاق الدولي[1].

من هنا يمكن استخدام السياسات المالية الانكماشية أو التوسعية لمعالجة العجز أو الفائض في الميزان التجاري، فالحالتين التي يمر بهما الميزان التجاري لهما أثار ايجابية وأخرى سلبية تمسان أحياناً وبشكل مباشر مقدرات البلد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تتبع تلك الآثار وفق الجدول (1).

جدول (1)

الآثار الاقتصادية للفائض والعجز في الميزان التجاري

أثار الفائض	أثار العجز
1. طاقة إنتاجية واسعة وفائضة عن الحاجات الداخلية. 2. قدرة تزاحمية للسلع المصدرة. 3. إنتاجية عالية مرتبطة بالكفاءة والجودة وملاءمة الأذواق والتنافسية. 4. تطور الاحتياطيات من العملة الصعبة الداعمة للأنشطة الاستيرادية. 5. عملة قوية في أسواق الصرف الدولية.	1. قصور في الطاقة الإنتاجية في تلبية الحاجات الداخلية. 2. نزعة استيردادية عالية. 3. إنتاجية واطنة لا تلبي احتياجات الإنتاج والتنافسية. 4. نقص في الاحتياطيات من العملة الصعبة يتبعه ضعف في تسديد أقيام الالتزامات الخارجية ونمو مؤشرات الاستدانة. 5. انخفاض مستمر في قيمة العملة يتبعه أزمات اقتصادية واجتماعية.

المصدر : الباحثين بالاعتماد على تحليلات وصفية لأدبيات الاقتصاد الدولي.

إن تتبع الآثار السلبية لعجز الميزان التجاري يستدعي تفعيل السياسات الاقتصادية المؤثرة على كل من الميزانية العامة والميزان التجاري على النحو الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي دون حدوث أي تشوهات، لاسيما وأن الاقتصاد العراقي يهيمن فيه القطاع العام على مجمل النشاط الاقتصادي، فعجز الميزانية العامة أذا قابله فائض في الميزان التجاري يعتبر ضماناً لحدوث التوازن في إطاره العام والعكس بالعكس[2].

أما حدوث العجز في كل من الميزانية العامة والميزان التجاري، فأنه يؤدي إلى أثار اقتصادية غير مرغوب فيها، وفي حالة حدوث فائض بهما، فقد يبدو ذلك من الأمور المريحة ظاهرياً، ألا أنه قد لا يعبر عن نجاح السياسات الاقتصادية المتعلقة بالميزانية العامة والميزان التجاري، بل قد يخفي في طياته نقص أو انعدام الرفاهية داخل الاقتصاد من خلال انخفاض الاستيرادات والأنفاق العام، أو اعتماد الاقتصاد على مصدر يؤول للنضوب كممول للصادرات والايرادات العامة كما هو الحال في الاقتصاديات الريعية أحادية الجانب[3].

المطلب الثاني

الانكشاف الاقتصادي في العراق : رؤية تحليلية [2004-2012][*]

من خلال بيانات جدول (2) يمكن تتبع درجة انكشاف[**] الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2012) على النحو الأتي:

أولاً : يلاحظ أن هنالك تذبذب في نسب الانكشاف الاقتصادي خلال فترة الدراسة ، ويعزى ذلك إلى التغير في اتجاهات السياسة النفطية من حيث الإنتاج والتصدير من جانب، والى التقلبات في الأسعار الدولية للنفط وانعكاساتها على تعزيز الصفة الريعية للاقتصاد العراقي من جانب أخر.

(1) موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي، مدخل السياسات، ترجمة دكتور محمد ابراهيم مسطور، دار المريخ للنشر، الرياض،2007، ص308.

(2) محمود داغر، تحليل العلاقة بين القطاعين العام والخارجي في ليبيا، مجلة الساتل، العدد الثالث، جامعة سبعة أكتوبر، 2007، ص121.

(3) للمزيد : عبد الله محمد اشكاب واسامة السكبي، تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي، مصدر سابق، ص 5.

(*) للمزيد من التفاصيل انظر،د. فاضل جمعة جبر العقابي (الانكشاف الاقتصادي للاقتصاد العراقي من خلال تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري) بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية www.zehoor.forumarabia.com

(**) درجة الانكشاف = الاستيرادات + الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي × 100.

ثانياً : يمثل الناتج المحلي الإجمالي (العمود4) نمواً اقتصادياً في قيمته المطلقة، إلا أن هنالك عدد من الملاحظات ذات العلاقة بالانكشاف الاقتصادي :

1. **بلغت النسبة الدنيا للصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي (35.2%) في عام 2009 بسبب تأثير الأزمة العالمية على أسعار النفط، إذ تراوح سعر البرميل ما بين (60-70) دولار، في حين كانت النسبة العليا لتلك الصادرات (48.2%) في عام 2008، وهذا الواقع يعكس درجة قصوى من اعتماد الناتج على عوائد غير مستقرة دولياً، وهذا الأثر غير المستقر في أسعار الصادرات النفطية قد أنعكس سلباً على استقرار النمو في الناتج المحلي الإجمالي، إذ شهد الأخير انخفاضاً بنسبة (15.2%) لعام 2009 قياساً بعام 2008.**
2. **انعكست النسبة المتزايدة للصادرات النفطية من مجمل الصادرات على تزايد وأهمية نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي (العمود 7) ، وهو ما يمثل الشطر الثاني للانكشاف الاقتصادي، ومع أن تلك النسبة مهمة لدعم الاحتياجات الاستثمارية، إلا أن الافتقار إلى السياسة التجارية بأدواتها الحمائية قد اضر بالمنتوج الوطني إلى حدً كبير، فضلاً عن وجود تشوه في تركيبة الاستيرادات (الأغلب غذائية)، وتشوه في جغرافية الاستيراد (معضمها من دول أسيوية وشرق أوسطية)، ويمثل عمود (3) نمو الاستيرادات بشكلها المطلق معبراً عن انكشاف غذائي وفقاً للتشوهات أعلاه.**

ثالثاً : مارست الارتفاعات المستمرة لأسعار النفط وتحديداً بعد عام 2004 لغاية عام 2008 آثاراً ايجابية على زيادة الأرصدة النقدية من العملات الصعبة، والتي ساهمت كاحتياطيات في استقرار النظام النقدي، وتحسن سعر صرف الدينار العراقي، إلا أن كتلة الطلب المحلية المتزايدة (نتيجة ارتفاع تيار الأنفاق في الموازنة لتأثره بإيرادات النفط) قد شكلت فائض طلب مستمر، والذي قابله ضعف العرض المحلي من الإنتاج الحقيقي، وكلا الجانبين قد أديا إلى تسرب مستمر ومتنامي للعملات الصعبة باتجاه مصادر العرض الخارجي، مما اثر سلباً على فرص التشغيل المحلية (البطالة)، وتعثر أصلاح القطاعات الإنتاجية (غير الاستخراجية)، ولا ضير هنا من استخدام (الانكشاف النقدي) للتعبير عن نزيف العملة الصعبة نحو الخارج.

رابعاً: لقد عبرت النسبة القصوى للانكشاف الاقتصادي في العام (2004) والتي وصلت إلى (106.7%) واقع الاضطراب لتلك السنة بعد التغيير السياسي في العراق. وانحدار نسبة الانكشاف على التوالي إلى ما يقرب النصف يبين مدى تأثر الاقتصاد بالمتغيرات السياسية والأمنية.

ووفقاً لما عبرت عنه حالات الانكشاف المتولدة عن الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، يمكن تصور أنواع تلك الانكشافات وفقاً لشكل (1). وبالنتيجة يمكن تصور الأدوار الحساسة للسياستين المالية والتجارية في خلق تلك الانكشافات أو في وضع الحلول لها.

شكل (1)

مظاهر الانكشاف الاقتصادي في العراق

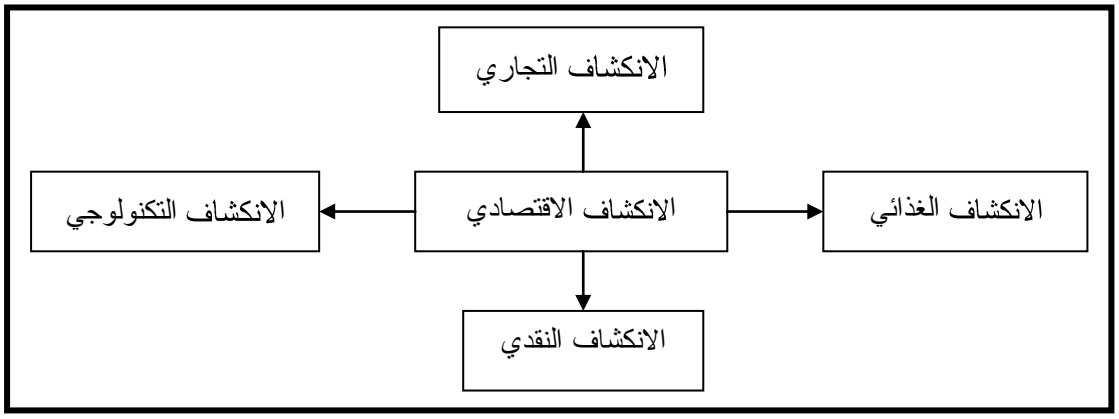

المصدر : من أعداد الباحثين.

جدول (2)

درجة انكشاف الاقتصاد العراقي على الخارج خلال الفترة 2004-2012 (مليون دولار)

السنوات	الصادرات (1)	الصادرات النفطية (2)	الاستيرادات (3)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (4)	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي % (5)	نسبة الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي % (6)	نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي% (7)	درجة الانكشاف الاقتصادي % (8)
2004	17810.0	17700	21302.3	36638.2	48.6	48.3	58.1	106.7
2005	23697.4	23578.9	20002.2	50056.9	47.3	47.1	39.9	87.2
2006	30529.4	30298.7	18707.5	65158.8	46.9	46.5	28.7	75.6
2007	39590.0	39336.2	18288.7	88809.4	44.6	44.3	20.6	65.2
2008	63726.1	63417.9	30171.2	131622.9	48.4	48.2	22.9	71.3
2009	39782.2	39311.4	32673.3	111659.9	35.6	35.2	29.3	64.9
2010	51763.6	51589.1	37328.0	142814.7	36.2	36.1	26.1	62.3
2011	79680.5	79459.5	40632.5	191176.9	41.7	41.6	21.3	63.0
2012	94171.6	93898.4	47798.6	215837.9	43.6	43.5	22.1	65.7

المصدر :

1. **عمود رقم (1و2 و3) البنك المركزي العراقي النشرات السنوية من 2004-2012.**
2. **عمود رقم (4) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.**
3. **عمود (5و6و7و8) من أعداد الباحثين.**

المطلب الثالث

تحليل الميزانية العامة في الاقتصاد العراقي للمدة [2004-2012]

من خلال الجدول (3) يمكن رصد أداء الميزانية العامة بطرفيها الإيرادات العامة والنفقات العامة على النحو الأتي:

1. الإيرادات العامة :

يلاحظ أن هنالك نمواً في أجمالي الإيرادات العامة طيلة السنوات (2004-2008) من خلال مساهمة كل من الإيرادات النفطية وغير النفطية في تلك الزيادة، إذ نما المعدل العام بنسب ابتدأت بـ (21.2%) وصولاً إلى (54.3%)،وعلى الرغم من هيمنة الحجم المطلق للإيرادات النفطية على مجمل الإيرادات، ألا أن نموها كمعدل كان أقل من نمو الإيرادات غير النفطية، والسبب يعود إلى أن تلك السنوات كانت غير مستقرة لنمو الصادرات النفطية (الممول الأكبر للإيرادات العامة) بسبب التغير السياسي وما رافقه من عنف معرقلاً مفاصل الصناعة النفطية بشكل عام، ومع تداعيات تلك المرحلة ألا أن نسبة الإيرادات النفطية إلى أجمالي الإيرادات كانت في أسوأ حالتها تتجاوز الـ (94%)، وهو ما يعطي انطباعاً واسعاً على ريعية الاقتصاد العراقي وما يرتبط به من حالات عدم الاستقرار والتأثر بالمتغيرات الدولية.

وقد كان العام 2009 مفصلياً في انحدار نمو أجمالي الإيرادات إذ كان سلبياً بمعدل (30.1-%) بعد ان كانت النفطية سلبية بنسبة(32.9-%)، مع بقاء غير النفطية ايجابياً (18.6%)، وتلك السنة كانت الأكثر تأثراً بالأزمة العالمية، ودليلاً آخر على ارتباط ذلك المؤشر المالي المحلي بالأزمات الدولية.

أما فيما عدا تلك السنة فأن معدل نمو الإيرادات قد ارتفع بشكل قفزتين مهمتين لعامي 2010 و2011 ليستقر عند (10.1%) نزولاً في عام 2012، وارتبط ذلك النمو باستقرار السوق النفطية العالمية وارتفاع الأسعار إلى ما يتجاوز (100) دولار للبرميل الواحد، وقد بقيت سمة تفوق الإيرادات النفطية على غير النفطية هي الأكثر واقعية وفقاً لمشهد الاقتصاد العراقي الأحادي الجانب.

2. النفقات العامة :

ترتبط النفقات العامة في العراق بمصادر ريعية أكثر منها بالمصادر السيادية (الضرائب والرسوم والقروض) ، وهذا الواقع انعكس بشكل كبير على حجم تلك النفقات كأرقام مطلقة أو نسب مئوية، وقد شهدت مدة الدراسة العديد من المتغيرات المحلية والدولية مما أوجب رصد واقع تلك النفقات على النحو الأتي :

أ. بعد أن كان نمو النفقات سلبياً في العام 2005 (-3.3%) ارتفع معدلها بشكل واضح لسنتي 2006 (21.8%) و2007 (22.5%) وفقاً لتحسن مصادر تغذية تلك النفقات، وأهمها الصادرات النفطية.

ب. هيمنة النفقات التشغيلية إلى أجمالي النفقات، إذ تراوحت نسبها ما بين (72.1%) في عام 2012 إلى (93.1%) في عام 2006، وهو ما يعبر عن النزعة الاستهلاكية المتأصلة من ناحية، والى ضعف البيئة الاستثمارية بفرعيها الخاص والعام من ناحية أخرى.

ج. وفقا للبديهية السابقة فقد أدى تصاعد النفقات التشغيلية على حساب الاستثمارية انكشافاً واضحاً أثر بشكل سلبي مباشر على الأمن الغذائي والاقتصادي للبلد.

د. الملاحظ أن هنالك نمواً ايجابياً لكلا نوعي النفقات ما بعد عام 2008 بفضل انعكاسات تحسن الصادرات النفطية وأسعارها، ويلاحظ ضمن تلك الزيادة أن معدل نمو النفقات الاستثمارية تفوق على التشغيلية بواقع (61.2%) مقابل (18.8%) و(14.7%) مقابل (11.6%) و(65.2%) مقابل (24.8%) للسنوات 2010، 2011، 2012 على التوالي. ألا أن طبيعة تلك النفقات اتجهت نحو البنى التحتية (رأس المال الاجتماعي) أكثر من الأنواع الأخرى للاستثمار، مما أبقى تلك النفقات داعمة أكثر مما هي منتجة أو مولدة للقيم المضافة.

3. صافي الميزانية العامة :

مثلت سنوات الدراسة 2004-2012 اختباراً حقيقياً للسياسة المالية بفرعيها، النفقات العامة والإيرادات العامة وقد أمدت العوائد النفطية المتصاعدة تلك الميزانية بمقومات التزايد المستمر من خلال موازنات فلكية تجاوزت خط الـ (100) مليار دولار سنوياً، فكان لأثر تصاعد العوائد النفطية دوراً في تحقيق معدلات نمو ايجابية في الموازنة العامة لسنوات 2005-2007.

ولتأثر تلك العوائد بالأزمات المالية العالمية فأن الفوائض حققت نمواً سالباً لعامي 2008-2009 سرعان ما تجاوزته سنوات الفيض النفطي بمعدلات أسعاره المستقرة لما فوق الـ (100) دولار للبرميل، مما انعكس ايجابياً على تلك الموازنات لعامي 2010 و2011، ألا أن العجز بدأ واضحاً في العام 2012 بفعل خطط انفاقية غير مسبوقة ذات طبيعة تشغيلية مع التركيز على تنفيذ مشاريع واسعة للبنى التحتية.

وعلى الرغم من الانحسار التدريجي للفجوة الادخارية بفعل تحسن مستوى الايرادات النفطية وانعكاساته الايجابية على واقع الموازنات العامة. فان أهداف تلك الموازنات بابعادها الاقتصادية والاجتماعية ما زالت دون مستويات تحقق النمو الاقتصادي المتوازن وفرص التنمية البشرية العالية.

جدول (3)

الميزانية العامة في الاقتصاد العراقي للفترة 2004-2012 (مليون دولار)

التفاصيل	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإيرادات العامة	22703.9	27526.0	33439.3	43796.6	67595.1	47216.6	59981.3	92997.7	102458.3
الإيرادات النفطية	22431.5	26854.0	31951.7	41393.8	63953.9	42897.6	54353.9	88086.9	95477.0
الإيرادات غير النفطية	272.4	672.0	1487.6	2402.8	3641.2	4319.0	5627.4	4910.8	6981.3
نسبية الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات	98.8	97.6	95.6	94.5	94.6	90.9	90.6	94.7	93.2
نسبية الإيرادات غير النفطية إلى أجمالي الإيرادات	1.2	2.4	4.4	5.5	5.4	9.1	9.4	5.3	6.8
معدل نمو أجمالي الإيرادات%	—	21.2	21.4	30.9	54.3	-30.1	27.0	55.0	10.1
معدل نمو الإيرادات النفطية %	—	19.7	18.9	29.5	54.5	-32.9	26.7	62.1	8.3
معدل نمو الإيرادات غير النفطية %	—	146.6	121.3	61.5	51.5	18.6	30.2	-12.7	42.1
النفقات العامة	21694.0	20987.8	25558.5	31321.4	56393.3	47512.6	59943.8	67314.2	90171.1
النفقات التشغيلية	18993.2	18424.9	23802.0	26071.6	43840.1	39265.9	46650.3	52073.1	64998.8
النفقات الاستثمارية	2700.8	2562.9	1756.5	5249.8	12553.2	8246.7	13293.5	15241.1	25172.3
نسبة النفقات التشغيلية إلى أجمالي النفقات%	87.6	87.8	93.1	83.2	77.7	82.6	77.8	77.4	72.1
نسبة النفقات الاستثمارية إلى أجمالي النفقات%	12.4	12.2	6.9	16.8	22.3	17.4	22.2	22.6	27.9
معدل نمو أجمالي النفقات%	—	-3.3	21.8	22.5	80.0	-15.7	26.2	12.3	33.9
معدل نمو النفقات التشغيلية %	—	-3.0	29.2	9.5	68.2	-10.4	18.8	11.6	24.8
معدل نمو النفقات الاستثمارية %	—	-5.1	-31.5	198.9	139.1	-34.3	61.2	14.7	65.2
صافي الميزانية العامة	1009.9	6538.2	7880.8	12475.2	11201.8	-296	37.5	25683.5	12287.2
معدل نمو صافي الميزانية العامة %	—	547.4	20.5	58.3	-10.2	-102.6	112.7	68389.3	-52.2

المصدر : الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية.

المطلب الرابع

تحليل وضع الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي خلال الفترة [2004-2012]

وفقاً لمعطيات الجدول (4) يمكن تحليل وضع الميزان التجاري العراقي لفترة الدراسة (2004-2012) على النحو الأتي :

أولاً : الصادرات :

تشير الأرقام المطلقة لقيمة أجمالي الصادرات عن تحسن مستمر ما عدا سنة 2009، التي كان نموها سالباً (37.1-)، بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية على تلك الصادرات في العراق، إلا أن الكشف عن هيكلية تلك الصادرات قد بين حالات من الانكشاف الاقتصادي نحو الخارج.

إذ هيمنت الصادرات النفطية على أجمالي الصادرات خلال مدة الدراسة ، فبلغت في أدناها (98.8%) في العام 2009، مما يجعل من واقع أهم مصدر تمويلي (غير مستقر)، لتأثره بعوامل خارجية لا يمكن السيطرة عليها.

من جانب أخر جسدت نسبة الصادرات غير النفطية من أجمالي الصادرات عن مدى التشوه القطاعي، إذ لم تتجاوز (2%) في أحسن أحوالها، مما انعكس ذلك سلباً على عدد من المؤشرات الاقتصادية الأخرى وأهمها فرص التشغيل، أذا ما علمنا أن القطاع التصديري المهيمن (النفط) من القطاعات المدخرة للعمالة.

يضاف إلى ذلك أن ضعف القاعدة الإنتاجية للقطاعات الصناعية والزراعية والخدمية سيؤثر سلباً على فرص تأصيل عضوية العراق في منظمة التجارة العالمية (WTO)، مما سيحرم تلك القطاعات من فرص التنافسية العالمية بسبب ضعف عوامل التحفيز الكمي والنوعي لتلك القطاعات.

ثانياً : الاستيرادات :

ما يتعلق بالشطر الثاني لميزان المدفوعات (الاستيرادات)، فيمكن الرجوع إلى الجدول (4) لتحليل هذا الجانب على النحو الأتي :

1. هنالك زيادة مستمرة في قيمة الاستيرادات، وهو أمر واقعي يتماشى مع التحسن المستمر في قيمة الصادرات النفطية، وانعكاس ذلك على زيادة النزعة الاستيرادية لتلبية الطلب المحلي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية من خلال تدني واضح في مساهمة القطاعات الإنتاجية المحلية على تلبية ذلك الطلب.
2. مثلت السنوات الأولى من الدراسة نمواً سالباً في الاستيرادات على الرغم من النمو الإجمالي العالي للصادرات، ويعود ذلك إلى انحسار دور القطاع الصناعي (بنوعيه العام والخاص)، وبالتالي انخفاض الطلب على السلع الوسيطة (الاستثمارية)، في حين لبى القطاع الزراعي بعض الاحتياجات معوضاً عن الطلب الاستهلاكي على المواد الغذائية من الخارج.

   وقد قفز معدل نمو الاستيرادات بشكل قياسي (64.9%) في عام 2008، واستمراره ايجابياً في السنوات اللاحقة للتعويض عن فقدان القطاعات المحلية لقدرتها على تلبية الاحتياجات المحلية من جهة، ولتحسن النزعة الاستهلاكية بعد ارتفاع معدلات الرواتب وتحسن المستوى المعيشي من جهة ثانية، رافق ذلك أقرار عدد من القوانين والقرارات الداعمة للنفقات التشغيلية والاستثمارية مما زاد من كمية ونوعية الاستيرادات.
3. الملاحظ أن هنالك تشوهاً في هيكل الاستيرادات على مستوى المكون ومناطق الاستيراد، إذ شكلت المواد الغذائية والكهربائية (المنزلية) والسيارات نسبة كبيرة من تلك الاستيرادات، وهو ما يعزز الطبيعة الاستهلاكية لتلك الاستيرادات على حساب السلع الاستثمارية، على الرغم من تزايد حجم الأخيرة في السنوات الأخيرة، وهذا ما يعزز درجة الانكشاف الغذائي والاستهلاكي نحو الخارج.

   من جانب أخر فأن مناطق الاستيرادات قد تركزت على دول أسيوية، وشرق أوسطية مجاورة لتغطية متطلبات البطاقة التموينية ومشتريات القطاعين العام والخاص، ويعد ذلك تشوهاً جغرافياً للاستيرادات، أثر سلباً على جودة تلك البضائع ومدى ملاءمتها لمتطلبات البيئة والنواحي الصحية.

ثالثاً : الميزان التجاري :

عند تتبع حقائق الميزان التجاري العراقي للمدة (2004-2012)، يمكن التركيز على الحقائق الآتية:

1. إن الميزان التجاري العراقي قد ارتبط بشكل كبير بمتغيرات الصناعة النفطية، وهذا الواقع قد زاد من تأثر الميزان بالمتغيرات الدولية ذات العلاقة بسلعة النفط من حيث متغيرات العرض والطلب وتذبذب الأسعار، لذا أصبح تخطيط الصادرات والاستيرادات عملية تنبؤية تحتمل العديد من المتغيرات، لاسيما إذا كانت سلبية وأثر ذلك على استقرار الاقتصاد العراقي.
2. حقق الميزان التجاري فوائض متزايدة طيلة سنوات البحث (ما عدا سنة 2004)، لاستثنائية تلك السنة التي تلت التغير السياسي في العراق، وقد انعكست نتائج تلك الفوائض ايجابياً على معدل النمو

السنوي للميزان التجاري (ما عدا سنة 2009)، اذ كان النمو سالباً، بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية.

3. ارتبط أداء الميزان التجاري بسياسة تجارية اقل حمائية بأدواتها، إذ مارس الانفتاح التجاري نحو الخارج أدواراً يمكن تقييم بعض الجوانب الايجابية والسلبية لها على النحو الأتي:

أ. الجوانب الايجابية :

- حققت سياسة الحرية التجارية إشباعاً للطلب المحلي، لاسيما من السلع الاستهلاكية الأساسية للتعويض عن حالة التدهور التي شهدتها القطاعات الإنتاجية المحلية.
- دعمت الاستيرادات الاستثمارية فرص تشغيل العديد من المشاريع الصغيرة، والتي أسهمت في خلق العديد من فرص العمل وتكوين القيمة المضافة، إلا أنها لا ترتقي إلى المستوى المطلوب ببعديه الكمي والنوعي.

ب. الجوانب السلبية :

- ارتفاع درجة الانكشاف نحو الخارج، بمضامينه التجارية والغذائية والتقنية.
- تدهور في أداء القطاعات الإنتاجية، مما عرض الاقتصاد العراقي للمزيد من حالات الانكشاف.
- شيوع ظاهرة الاستهلاك المفرط للسلع المستوردة، مما أدى إلى ضعف الثقة بالمنتوج المحلي، وانخفاض تنافسيته في الأسواق الخارجية.
- أن تعاظم النزعة الاستيرادية من جهة، وضخامة الأنفاق العام من جهة أخرى قد يؤديا إلى عجز السياستين (التجارية والمالية) عن تحقيق أهدافها التنموية، لاسيما وأن محور الاعتماد لكلا السياستين ينصب حول سلعة النفط التي تتحكم بها العوامل الخارجية أكثر من الداخلية، مما قد يفضي بالنتيجة إلى تعثر برامج النمو والتنمية. مما يتطلب تضافر الجهود البحثية (الاستشارية) والتشريعية والسياسية لوضع خطط طموحة بمديات متوسطة وإستراتيجية قادرة على أحداث تغيرات أساسية في بنية الاقتصاد العراقي. وبهذا الاتجاه يمكن الإشارة إلى ما طرحته خطة التنمية الوطنية (2013-2017) التي أطلقتها وزارة التخطيط بما تضمنته من فلسفة واليات عمل وتحديات وأولويات[1].

جدول (4)

وضع الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2012 (مليون دولار)

التفاصيل	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات	17810.0	23697.4	30529.4	39590.0	63726.1	39782.2	51763.6	79680.5	94171.6
الصادرات النفطية	17700	23578.9	30298.7	39336.2	63417.9	39311.4	51589.1	79459.5	93898.4
الصادرات غير النفطية	110.0	118.5	230.7	253.8	308.2	470.8	174.5	221.0	273.2
نسبة الصادرات النفطية إلى أجمالي الصادرات %	99.4	99.5	99.2	99.4	99.5	98.8	99.7	99.7	99.7
نسبة الصادرات غير النفطية إلى أجمالي الصادرات %	0.6	0.5	0.8	0.6	0.5	1.2	0.3	0.3	0.3
معدل نمو الصادرات %	——	33.1	28.8	29.7	60.9	-37.6	30.1	53.9	18.2
الاستيرادات	21302.3	20002.2	18707.5	18288.7	30171.2	32673.3	37328.0	40632.5	47798.6
معدل نمو الاستيرادات	——	-6.1	-6.5	-2.2	64.9	8.3	14.2	8.9	17.6
الميزان التجاري	-3492.3	3695.2	11821.9	21301.3	33554.9	7108.9	14435.6	39048.0	46373.0
معدل نمو الميزان التجاري%	——	205.8	219.9	80.2	57.5	-78.8	103.1	170.5	18.8

المصدر :

1. الصف (1و2و3و7و9) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات.
2. الصف (4 و5 و6 و8 و10) من عمل الباحثين.

(1) للمزيد من التفاصيل أنظر خطة التنمية الوطنية (2013-2017)، وزارة التخطيط، بغداد، كانون الثاني، 2013.

المطلب الخامس
تحليل الأثر المتبادل بين بنود الميزانية العامة وبنود الميزان التجاري خلال الفترة [2004-2012]

وفقاً لمعطيات الجدول (5) يمكن أيجاد عدد من العلاقات التبادلية بين أداء الميزان التجاري والميزانية العامة وكما يأتي :

1. مثلت الزيادة المتصاعدة في قيمة الصادرات والإيرادات العامة توافقاً ما بين الميزان التجاري كمصدر تمويل خارجي وبين الإيرادات العامة كمصدر لتمويل النفقات العامة، وهو ما انعكس ايجابياً على القيمة المطلقة لفوائض الميزان التجاري والميزانية العامة.
2. فيما يتعلق بمعدلات النمو السنوية لكلا الميزانين يمكن توضيح الجوانب الآتية :

أ. ما عدا العام 2009، فأن اتجاهات نمو الصادرات الخاصة بالميزان التجاري والايرادات الخاصة بالميزانية العامة قد جاءت متوافقة في بقية سنوات الدراسة، وهو مؤشر للارتباط الوثيق بين المكونين الأهم في الاقتصاد العراقي.

ب. شهدت السنوات (2004-2009) تذبذاً في معدلات نمو الاستيرادات في الميزان التجاري، ومعدل نمو النفقات في الميزانية العامة، ويعبر هذا التذبذب عن حالتين، الأولى تتعلق بتأثر الاقتصاد العراقي بالمتغيرات السياسية (داخلياً)، والدولية (خارجياً)، والتي شهدتها السنوات أعلاه بشكل خاص، والحقيقة الثانية تعبر عن مدى التوافق بين الفقرتين أعلاه ضمن المكونين المشار أليهما.

3. وفقاً مع ما ورد في الفقرتين (1،2) فأن معدل نمو كل من فائض الميزانية العامة وفائض الميزان التجاري كانا في معظم السنوات متناسقين، وهو ما يعبر عن درجة عالية من الاعتمادية ما بين إيرادات الموازنة العامة واستيرادات الميزان التجاري.

إن جزءاً مهماً من تفسير العلاقة الترابطية ما بين الميزانية العامة والميزان التجاري يعود بالأصل إلى الارتفاعات غير المسبوقة في أسعار النفط الخام خلال مدة الدراسة، الأمر الذي أدى إلى زيادة قيمة الصادرات العراقية من النفط، وبالتالي زيادة الإيرادات العامة، مما أدى بالنتيجة إلى زيادة مستويات الأنفاق العام لاسيما النفقات التشغيلية، في ظل محدودية دور القطاع الخاص.

وأمام هذا التوسع في الأنفاق العام بشقيه التشغيلي والاستثماري فأن متطلبات إشباع الطلب المحلي أدت إلى زيادة الاستيرادات على نحو كبير، ويمكن تصور تلك المتوالية وفقاً للشكل الأتي:

شكل (2)

اثر الاقتصاد الريعي على تداخل السياستين المالية والتجارية في الاقتصاد العراقي

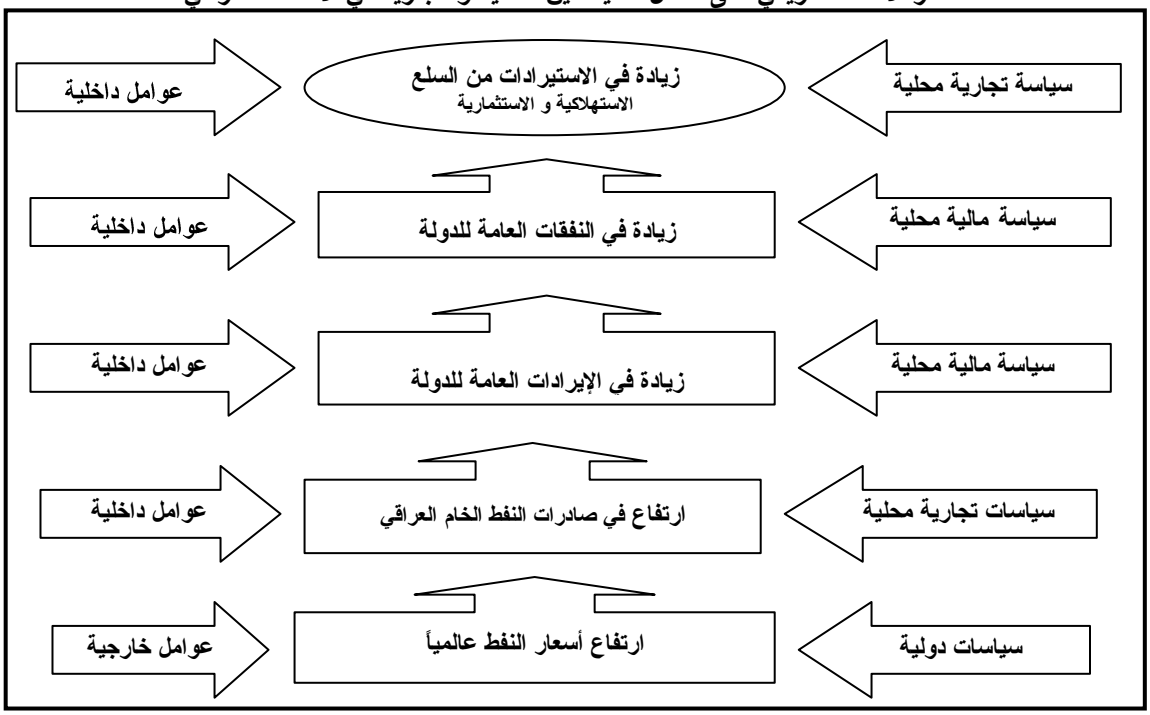

المصدر : الباحثين اعتماداً على رؤية وصفية

أذن يلاحظ من الشكل السابق أن محركات السياستين التجارية والمالية في العراق ما زالت تتأثر بعوامل خارجية وفقاً لريعية الاقتصاد العراقي.

المطلب السادس

تحليل اتجاهات نسبة كل من صافي الميزانية العامة والميزان التجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة [2004-2012]

لغرض التعرف على العلاقة بين فائض الميزانية العامة والميزان التجاري تم نسبهما إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي كما موضح في الجدول (6) ، إذ يلاحظ أن نسبة صافي الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قد ارتفعت إلى (13.1%) في عام 2005 قياساً بـ(2.8%) في عام 2004.

وقد حافظت نسب فوائض الميزانية على مستويات جيدة طيلة سنوات الدراسة (ما عدا عام 2009) التي كانت سالبة لأسباب تتعلق بالأزمة المالية العالمية وسعة الأعباء المالية التي تحملتها الدولة والمتمثلة بارتفاع النفقات التشغيلية ومتطلبات الأنفاق الأمني.

وقد عاودت الفوائض الايجابية لعامي 2011، و2012 بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للنفط من جهة، وتوسع القدرة التصديرية للنفط الخام العراقي من جهة أخرى.

والأمر قد يكون متقارباً في اتجاهات نسبة صافي الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لسنوات الدراسة، إذ انتقلت تلك النسب من الحالة السالبة لعام 2004 إلى نسبة (7.4%) عام 2005، ليسجل بعدها ارتفاعات متصاعدة خلال الأعوام 2006، 2007، 2008، وانتكس مرة أخرى في العام 2009 ليصل إلى (6.4%) بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأسعار العالمية للنفط، ليبدأ الفائض بتحقيق نمواً متصاعداً خلال السنوات المتبقية من فترة الدراسة.

إن التحليل السابق يفضي لنا مرة أخرى بأن هنالك علاقة ما بين تحركات الميزانية العامة معبر عنها بحركة الإيرادات العامة والأنفاق العام، وبين تحركات الميزان التجاري معبر عنه بحركة الصادرات والاستيرادات، والعلاقة تلك قد غذت وما تزال جميع متطلبات الاقتصاد العراقي بمؤشراته الكلية، كالناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد والبطالة والتضخم.

جدول (6)

اتجاهات نسبة كل من صافي الميزانية العامة والميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2004-2012

(مليون دولار)

السنوات	الميزان التجاري (1)	صافي الميزانية العامة (2)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (3)	نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعارالجارية % (4)	نسبة صافي الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية % (5)
2004	-3492.3	1009.9	36638.2	-9.5	2.8
2005	3695.2	6538.2	50056.9	7.4	13.1
2006	11821.9	7880.8	65158.8	18.1	12.1
2007	21301.3	12475.2	88809.4	24.0	14.0
2008	33554.9	11201.8	131622.9	25.5	8.5
2009	7108.9	-296	111659.9	6.4	-0.3
2010	14435.6	37.5	142814.7	10.1	0.03
2011	39048.0	25683.5	191176.9	20.4	13.4
2012	46373.0	12287.2	215837.9	21.5	5.7

المصدر :

1. عمود رقم (1) البنك المركزي العراقي النشرات السنوية للمدة 2004-2012 .
2. عمود رقم (2) وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية .
3. عمود رقم (3) وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات/ دائرة الحسابات القومية.
4. عمود رقم (4 و 5) من أعداد الباحثين .

الاستنتاجات والتوصيات :

أولاً : الاستنتاجات :

إن الرؤية التحليلية لأداء كل من الميزان التجاري والميزانية العامة لسنوات الدراسة (2004-2012) قد استندت على معطيات إحصائية وفقاً للجداول الرسمية المعتمدة والإشكال المصممة على ضوئها، وتماشياً مع منهجية البحث، فقد توصل الباحثان إلى عدد من النتائج ذات العلاقة بموضوع البحث وأهمها :

1. تفوق حجم التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي على حجم الناتج المحلي الإجمالي، وتعكس هذه الحقيقة مديات الاعتماد الواسع على الصادرات الريعية ودورها اللاحق في تضخيم حجم الاستيرادات وفقاً للنزعة الاستهلاكية المتصاعدة ومتطلبات الأنفاق الاستثماري، مما يعطي انطباعاً شبه راسخ على درجة الانفتاح العالية على العالم الخارجي بما يعزز من أشكال الانكشاف الخارجي.
2. هيمنت الصادرات النفطية على أجمالي الصادرات العراقية طيلة مدة الدراسة، فلم تبقي للصادرات غير النفطية سوى نسب متدنية لم تصل في أحسن حالاتها إلى (2%)، وعلى الرغم من أن هذه الحقيقة قد أدت إلى تحقيق فوائض مهمة في الميزان التجاري العراقي، إلا أنها تعكس تشوهاً في هيكل التجارة على المستوى الخارجي، والهيكل القطاعي على المستوى الداخلي.
3. شهدت الاستيرادات الخارجية نمواً في معدلاتها، لاسيما بعد عام 2006، لتصل في أقصاها إلى (64.9%) في العام 2008، ثم بقيت ايجابية للسنوات اللاحقة، مما يعكس الارتباط المباشر مع ما تحقق من نمو في حجم الصادرات من جهة، وارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى، وتهيمن على تلك الاستيرادات الطبيعة الاستهلاكية تعويضاً لضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية المحلية في تلبية الطلب المحلي، وقد مثل هذا الاتجاه توافقاً ما بين نمو النفقات العامة وعلاقته بنمو الاستيرادات الخارجية ضمن تداخل واضح ما بين السياستين المالية والتجارية.
4. وفقاً لمؤشرات الإيرادات العامة، فأنها اتسمت بنمو متصاعد، ألا أنه كان متذبذباً للاعتمادية المفرطة على عوائد الصادرات النفطية، إذ شكلت الأخيرة ما نسبته (94%) في أسوأ حالاتها، مما يعطي انطباعاً واضحاً على ريعية الاقتصاد العراقي، وما يرتبط به من حالات عدم الاستقرار والتأثر بالمتغيرات الدولية.
5. ترتبط النفقات العامة في العراق بمصادر ريعية أكثر منها بالمصادر السيادية، وعلى الرغم من النمو المتسارع لتلك النفقات ألا أن هيمنة النفقات التشغيلية على حساب الاستثمارية كانت هي السمة السائدة، مما عمق درجات الانكشاف نحو الخارج بإبعاده المتنوعة.
6. كان لتطور معدلات نمو صافي الموازنة العامة بشكل ايجابي واضحاً جدا، بسبب تحسن القدرات التصديرية للنفط الخام، وارتفاع أسعار النفط لما فوق الـ (100) دولار للبرميل الواحد، وقد انعكس ذلك ايجابياً على تقليل الفجوة الادخارية الداعمة للاستثمار، ألا أن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للموازنات العامة ما زالت دون مستويات تحقق النمو الاقتصادي المتوازن وفرص التنمية البشرية العالية.
7. إن فوائض الميزانية العامة والميزان التجاري بصنفيها المطلقة أو المنسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في اغلب سنوات البحث تعبر عن مدى الترابط القوي بين الميزانية العامة والميزان التجاري في الاقتصاد العراقي. مع التحفظ (أحياناً) على ذلك الترابط لأنه يعبر ضمنياً في معظم الأحوال عن مدى التأثر بالمتغيرات الخارجية لاسيما السلبية منها على أداء الاقتصاد العراقي.

ثانياً : التوصيات :

1. وفقاً للصفة الريعية للاقتصاد العراقي ينبغي أن يكون التعاطي مع هذا الاقتصاد باعتماد أسلوب التخطيط المرحلي لضمان درجة عالية من حالات الاستقرار والتوازن والتنوع بعيداً عن التذبذب والتأثر بالمتغيرات الخارجية.
2. إن حالة الترابط ما بين الميزان التجاري والميزانية العامة، قد نشأت في ظل ازدهار الأنشطة المالية في أطار مركزية الدولة في أدارة القطاع النفطي، الذي يعد الممول الأكبر لميزانية الدولة بإيراداتها ونفقاتها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعاظم دور القطاع الخاص (الأهلي) بأنشطته المالية على حساب الإنتاجية، مما أدى ذلك بالنتيجة إلى تعطل انتقال العراق إلى اقتصاد السوق بمفهومة الواسع، والقائم على قاعدة إنتاجية متنوعة.

وبهذا الاتجاه نتفق مع ما طرحه الاقتصادي العراقي (الدكتور مظهر محمد صالح) في طريقته العلاجية لهذه الأحادية وفقاً لشرطين من الإجراءات[1]:

أ. تعزيز الموازنة الاستثمارية نحو أنتاج السلع العامة، فضلاً عن تمكين مناخ الاستثمار والتنمية في القطاع الخاص بما في ذلك توفير الشراكة الإستراتيجية بين اقتصاد السوق واقتصاد الدولة عبر ما يمكن تسميته بخلق (السوق الحر الموجه أو المنضبط)، ورسم الاستراتيجيات اللازمة لذلك فوراً، وابتعاد الدولة عن أنتاج السلع الخاصة التي تتولى أنتاجها العديد من شركات القطاع الخاص.

ب. خلق صندوق ثروة سيادية ومؤازرة للموازنة العامة لمواجهة حالات الإخفاق في الإيرادات السنوية ومواجهة الانحرافات بين الإيرادات والنفقات العامة، وعده مصدة مالية، وبمتوسط رصيد يبلغ (15%) من موازنات السنوات الخمسة الأخيرة، واستثماره مالياً كحقيبة استثمارية سيادية.

(1) د. مظهر محمد صالح، إشكالية الاقتصاد الانتقالي في العراق، www.http://iraqieconomists.net

3. وفقاً للنزعة الاستيرادية المتعاظمة بفعل إيرادات النفط المتزايدة فبالإمكان استخدام أداوت حمائية للتجارة الخارجية قادرة على تأمين درجة ملاءمة من العوائد لدعم الموازنة العامة من جهة. على أن ترافق تلك الإجراءات المزيد من الدعم للقطاعات الإنتاجية لاسيما الزراعية لسد جزء من الطلب المحلي.
4. وفيما يتعلق بأدوات السياسة المالية ينبغي توجيه وربط تيارات الأنفاق العام بمتطلبات النمو والتنمية أكثر من ربطها بالبنود التقليدية للموازنة.

المصادر :

1. بول ساموبلسون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 1995.
2. خطة التنمية الوطنية (2013-2017) ، وزارة التطيط، بغداد، كانون الثاني 2013.
3. فاضل جمعة جبر العقابي (الانكشاف الاقتصادي للاقتصاد العراقي من خلال تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري) بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية www.zehoor.forumarabia.com.
4. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريح المالي الضريبي، دار الحامد، عمان، الأردن، 2007.
5. عبد الله اشكاب، اسامة السكبي، تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2008 www.http://ebooks9.com .
6. غازي صالح الطائي، الاقتصاد الدولي ، دار الكتاب، الموصل،1999.
7. محمود داغر، تحليل العلاقة بين القطاعين العام والخارجي في ليبيا، مجلة الساتل، العدد الثالث، جامعة سبعة أكتوبر، 2007.
8. مظهر محمد صالح، إشكالية الاقتصاد الانتقالي في العراق، www.http://iraqieconomists.net
9. موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي، مدخل السياسات، ترجمة دكتور محمد إبراهيم مسطور، دار المريخ للنشر، الرياض،2007.
10. هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، النظرية والتطبيق، دار الفكر، دمشق، 2008.
11. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.
12. وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية.
13. البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية للفترة 2004-2012.

.....
.....
.....